E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/56
5 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تقارير واستنتاجات وتوصيات الهيئات الفرعية:
المسائل الاجتماعية

المخـــدرات

موجز تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٦

١ - تقضي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بأن تقوم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بإعداد تقرير سنوي عن أعمالها وما تراه لازما من تقارير إضافية. ويرد نص بالتزام مماثل في اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. ويجب تقديم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة المخدرات. وفي التقرير السنوي لكل عام، تقدم الهيئة تحليلا شاملا للحالة الراهنة في ميدان مراقبة المخدرات في العالم وتوصي بالاجراءات التي تراها مناسبة.

٢ - ويبحث الفصل الأول من تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٦ الصلة بين تعاطي المخدرات ونظام العدالة الجنائية. وتهيب الهيئة بجميع الحكومات أن تعترف بالمساهمة الهامة لنظم العدالة الجنائية في منع ومكافحة المخدرات واستهلاكها غير المشروعين. وتشير الهيئة إلى أنه ثمة عدة طرق يمكن بها لنظام العدالة الجنائية أن يساعد على مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. فنظام العدالة الجنائية يرمي إلى إدانة المذنب ومعاقبته وكذلك إلى إتاحة الفرصة لمتعاطي المخدرات للمعالجة والتأهيل. وهو يقلص، بضبط المخدرات، من كمية المخدرات غير المشروعة المتداولة ويزيد من صعوبة حصول متعاطي المخدرات عليها. فتجميد ومصادرة الأصول المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات يحرمان المتاجرين من عائدات أنشطتهم، ويمكن أن يوفرا أيضا مصدرا إضافيا للإيرادات لأنشطة إنفاذ القوانين.

---

* E/1997/100.

97-11835 150597 150597

٣ - وينبغي ألا يقتصر النظام الوطني للعدالة الجنائية على إلقاء القبض على الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم تتصل بالمخدرات ومحاكمتهم بل ينبغي أن يستهدف أيضا تعطيل عمليات تنظيمات الاتجار بالمخدرات وشل حركتها. ونظم العدالة الجنائية التي حققت حتى الآن هذا الهدف ضئيلـــة جدا. ولا يملك العديد من أجهزة إنفاذ القوانين الموارد والمهارات اللازمة التي تجعل عملها لا يقتصر على إيقاف البائع البسيط في الشوارع والفرد المتعاطي للمخدرات، دون أن يمس هيكل الإنتاج وسلسلة التوزيع وفوق ذلك إدارتها. وعلاوة على ذلك، بينما لا يزال العديد من الأفراد الذين يشغلون مناصب عليا في التنظيمات المـُتجرة بالمخدرات يفلتون من عقاب، فإنه يـُلقى القبض على أعداد متزايدة من بائعي المخدرات ومتناوليها بكميات قليلة مما يضع عبئا على نظم العدالة الجنائية.

٤ - لذلك توصي الهيئة الحكومات باعتماد نهج أكثر استراتيجية إزاء التصدي للمتاجرين بالمخدرات، بغية تقليص عرض المخدرات غير المشروعة وتخفيض الضغط على الموارد المستخدمة إلى أقصى حد للنظم الوطنية للعدالة الجنائية. وتقدم الهيئة بعض المقترحات الملموسة التي قد تود لجنة المخدرات وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر فيها. وتوصي الهيئة في جملة أمور الحكومات بسن تشريعات تنص على القيام على نحو فعال بالتحري بشأن المشاركين في شبكات الاتجار الواسع النطاق بالمخدرات ومحاكمتهم؛ وحرمان المتاجرين بالمخدرات من جميع المكاسب المالية؛ واستخدام نظام العدالة الجنائية على نحو أكثر فعالية؛ وتعزيز التعاون الدولي.

٥ - وتشدد الهيئة على أنه ينبغي أن تكون القوانين الوطنية مناسبة للتعامل مع ما تتسم الشبكات الواسعة النطاق للاتجار بالمخدرات من تعقيدات وينبغي أن تنص على القيام على نحو فعال بالتحري بشأن المتاجرين بالمخدرات وملاحقتهم قانونيا. وينبغي أن تستهدف التشريعات إدانة الأشخاص الذين يوجدون في أعلى درجات سلسلة الاتجار بالمخدرات. فكثيرا ما تعرقل الحواجز الإجرائية وشروط الإثبات النجاح في محاكمة أولئك الذين يترأسون منظمات الاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك من الصعب في أكثر الأحيان إقامة الأدلة على الصلة بين الزعماء المشبوه باتجارهم بالمخدرات والجرائم المرتكبة بتوجيه منهم لأنه قد لا يكون لهم أبدا أي اتصال مباشر بالمخدرات. لذلك تقترح الهيئة أن تنظر الحكومات في إمكانية تبسيط اشتراطاتها بشأن الأدلة في بعض الحالات، وذلك تحت إشراف وثيق من السلطات القضائية المناسبة ومع ضمان سبل الحماية الكافية للمتهمين.

٦ - وينبغي أن تنص التشريعات الوطنية أيضا على إجراءات لمكافحة غسل الأموال. ومن بين الأحكام الواردة في اتفاقية عام ١٩٨٨، فإن ما يتصل منها بغسل الأموال مناسب بشكل خاص لتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية على التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات. وينبغي تنفيذها بالكامل لضمان ألا يبقى لدى تجار المخدرات شيء من مكاسبهم المالية المحققة بأساليب غير مشروعة. وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء بعض التحفظات المبالغ فيها التي أبدتها في عام ١٩٩٦ لبنان والفلبين بشأن ما ورد في اتفاقية سنة ١٩٨٨ من أحكام متصلة بالتدابير الرامية إلى مكافحة غسل الأموال. وترى الهيئة أن صحة التحفظات التي

تمس جوهر اتفاقية سنة ١٩٨٨، ومنها مثلا التحفظات التي تستبعد أحكام هامة متعلقة بغسل الأموال، مشكوك فيها من كلا المنظورين القانوني والمتعلق بالسياسة العامة.

٧ - وتؤكد الهيئة على أنه ينبغي استخدام نظم العدالة الجنائية على نحو فعال بغية تحقيق النتائج المرجوة. وتعتقد الهيئة أنه يتعين على الحكومات أن تنظر في أن تستهدف المتاجرين بالمخدرات على نطاق واسع. فإلقاء القبض على متاجر بالمخدرات على نطاق واسع له أثر أكبر من إلقاء القبض على صغار المجرمين. كما أن ذلك يحرر الموارد بحيث يستطيع نظام العدالة الجنائية التركيز أكثر على القضايا ذات الأولوية الأعلى. والاستخدام الفعال لنظام العدالة الجنائية ينطوي أيضا على كفالة أن تكون العقوبات المفروضة من أجل الاتجار بالمخدرات وخاصة بالنسبة لكبار المجرمين، متكافئة مع خطورة الجرائم. ومن ناحية أخرى قد تود الحكومات أن تنظر، بالنسبة للمجرمين لأول مرة أو الأحداث، في إصدار أحكام بالسجن لفترات أقصر أو في بدائل للسجن وفقا لأحكام المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. فمعالجة الإدمان على المخدرات مثلا يمكن أن تكون بديلا فعالا للسجن من حيث التكاليف، إذ تخفض من تكاليف الرعاية الصحية فضلا عن التكاليف المرتبطة بالإجراءات الجنائية والسجن.

٨ - وتشير الهيئة إلى أن مكافحة الاتجار بالمخدرات هي عملية دولية لأن معظم عمليات الاتجار بالمخدرات على نطاق واسع تنفذ على صعيد دولي. فمنظمو شبكة إجرامية ما يمكن أن يوجدوا في أحد البلدان، والمنتجون في بلد ثان، والموزعون في بلد ثالث، ويمكن أن تغسل عائدات الجريمة في بلد رابع. وإلقاء القبض على المجرمين في بلد واحد فقط هو عمل شبيه بقطع بعض أغصان شجرة وترك جذورها سليمة. لذلك ينبغي أن تنطوي أية استراتيجية فعالة لمكافحة تنظيمات الاتجار بالمخدرات على التعاون بين السلطات المختصة في مختلف البلدان. وتقترح الهيئة، وهي تلاحظ أن العديد من الحكومات قد أبرم بالفعل اتفاقات تعاون ثنائية أو إقليمية، عادة ما تكون بين أجهزة إنفاذ القوانين، توسيع نطاق ذلك التعاون ليشمل أيضا السلطات القضائية بغية إتاحة فرصة لتدمير كامل هيكل شبكة الاتجار بالمخدرات وضبط عائدات الجريمة. وتشدد الهيئة على أنه يمكن استخدام اتفاقية عام ١٩٨٨ كمعاهدة لتسليم المجرمين ومعاهدة لتبادل المساعدة القانونية ولذلك فإنها توفر أساسا ثمينا للتعاون الدولي في المسائل ذات الصلة بالمخدرات فيما بين البلدان التي ليس لها اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

٩ - وفي الفصل الثاني من التقرير، تستعرض الهيئة سير نظام المراقبة الدولية للمخدرات، وخاصة سير نظم المكافحة فيما يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

١٠ - وعدد الأطراف في المعاهدات الدولية الخاصة بالمخدرات يتزايد باطراد. ومنذ أن أصدرت الهيئة آخر تقرير لها في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦ (E/1996/38)، أصبحت ٣٢ دولة أخرى أطرافا في تلك المعاهدات: انضمت خمس دول إلى اتفاقية عام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢، وأصبحت ثلاث دول، كانت من قبل أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٦١ أطرافا في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢؛ وانضمت ست دول إلى اتفاقية عام ١٩٧١؛ وأصبحت ١٨ دولة أطرافا في اتفاقية عام ١٩٨٨. ويشير

التقرير إلى أن ١٥٨ دولة أطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ أو هي أطراف في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢؛ و ١٤٦ دولة أطراف في اتفاقية عام ١٩٧١؛ و ١٣٧ دولة أطراف في اتفاقية عام ١٩٨٨.

١١ - وتشعر الهيئة بالقلق لأن من بين ٥٣ دولة في أفريقيا، فإن ٤٣ دولة فقط أطراف في اتفاقية عام ١٩٦١، و ٤١ دولة فقط أطراف في اتفاقية عام ١٩٧١ و ٣٦ دولة فقط أطراف في اتفاقية عام ١٩٨٨. وفي أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي فإن هناك عددا من البلدان لم يصبح بعد طرفا في اتفاقيتي عامي ١٩٦١ و ١٩٧١. وما زالت النمسا الدولة الوحيدة في العالم ذات المستوى العالي من التصنيع التي لم تصبح بعد طرفا في اتفاقية عام ١٩٧١. وتحث الهيئة بالخصوص الحكومات التي ليست أطراف في أي من المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمكافحة المخدرات على الانضمام إلى هذه المعاهدات.

١٢ - وتشير التقارير إلى إساءة استعمال مثبطات الشهية بسبب خواصها المنشطة في عدد من بلدان العالم، وإلى تسريب تلك الأقراص إلى الأسواق غير المشروعة وتهريبها من بلد إلى آخر. وتلقت الهيئة تقارير تشير إلى بعض نوادي الصحة ومحلات الموضة ودور التجميل بوصفها أماكن يمكن الحصول فيها على تلك العقاقير. وتعزز الطلب على هذه العقاقير الخاضعة لوصفات طبية الإعلانات الترويجية في وسائط الإعلام وفي شبكة الانترنت. ولذلك تطلب الهيئة إلى جميع الحكومات أن تنفذ بدقة أحكام المادة ١٠ من اتفاقية عام ١٩٧١، التي تحظر الإعلان عن المؤثرات العقلية لعامة الجمهور.

١٣ - واستمر الاستهلاك العالمي غير المشروع لمنبه آخر، هو الميثيلفينيدات، الذي قفز من ٣ أطنان في عام ١٩٩٠ إلى ١٠ أطنان في عام ١٩٩٥، في الارتفاع في عام ١٩٩٦. ففي الولايات المتحدة، التي تستأثر بأكثر من ٩٠ في المائة من الطلب العالمي على هذا العقار الخاضع بوصفة طبية من نوع الأمفيتيمين في معالجة اضطرابات قصور الانتباه لدى الأطفال، يتوقع مشاهدة ارتفاع في الاستهلاك إلى ١٠,٥ أطنان في عام ١٩٩٦ وقرابة ١٣ طنا في عام ١٩٩٧. وفي الولايات المتحدة، فإن عدد حالات الطوارئ ذات الصلة بمادة الميثيلفينيدات بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة قد ازداد بشكل حاد ووصل الآن إلى مستوى الحالات ذات الصلة بالكوكايين لدى نفس الفئة العمرية.

١٤ - وانتقلت الهيئة إلى مسألة توفر المواد الأفيونية للاحتياجات الطبية فأشارت إلى تقريرها الخاص "توفر المواد الأفيونية للاحتياجات الطبية" الذي صدر في عام ١٩٩٦. وتكرر الهيئة التأكيد على أن أي نظام وطني فعال لمراقبة المواد المخدرة ينبغي ألا يقتصر على برنامج يرمي إلى منع الاتجار بالمخدرات وتسريبها على نحو غير مشروع، بل أن يشتمل أيضا على برنامج يرمي إلى ضمان توفر المواد المخدرة على نحو واف بالغرض من أجل الأغراض الطبية والعلمية. وينبغي للحكومات التي لم تفعل الكثير أو التي لم تفعل شيئا في سبيل إزالة العقبات التي تعرقل استعمال المواد المخدرة على نحو مشروع القيام بفحص نقدي للأساليب التي تتبعها في تقدير الاحتياجات الطبية من المواد المخدرة، واتخاذ تدابير فعالة لضمان توفرها.

١٥ - وفيما يتعلق بمراقبة السلائف، يسر الهيئة أن تلاحظ أن الحكومات قد كثفت جهودها الرامية إلى منع تسرب المواد الكيميائية إلى السوق غير المشروعة. ويبرز التقرير الكيفية التي بدأ بها عدد محدود ولكن متزايد من البلدان في التحقق بانتظام من مشروعية الشحنات التي تنطوي على مواد خاضعة للمراقبة وتبادل المعلومات عن الحالات المشبوهة. وقد أدى هذا إلى نتائج ملموسة: فالاعتقالات والمصادرات التي تنطوي على شحنات كبيرة من السلائف آخذة في الازدياد كما يجد المتاجرون بالمخدرات صعوبات متزايدة في الحصول على المواد الكيميائية التي يحتاجونها لصنع المخدرات بصفة غير مشروعة.

١٦ - ورغم ما أحرز من نجاح في عام ١٩٩٦، فإن الهيئة تلاحظ أن المتاجرين بالمخدرات ما زالوا يستفيدون من عدم اتخاذ العديد من البلدان لإجراءات موحدة، ولذلك فإنها تدعو الحكومات إلى وضع أطر لمراقبة السلائف واتخاذ إجراءات للتحقق من مشروعية المعاملات التي تنطوي على هذه المواد. ولتوفير توجيهات ملموسة في هذا الصدد، وضعت الهيئة مجموعة من التوصيات لكي تتخذ الحكومات المزيد من الإجراءات لوضع نظم لتبادل المعلومات أو تعزيز النظم القائمة. وترى الهيئة أيضا أن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون مع الصناعة في اقتفاء أثر التجارة المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة واستخدامها بهدف تسهيل عملية تحديد الشحنات المشبوهة. ويمكن أيضا القيام بأكثر مما يجري القيام به حاليا فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين الحكومات.

١٧ - ويتضمن الفصل الثالث من التقرير تحليلا لحالة مراقبة المخدرات حسب المنطقة والتدابير التي تتخذها الحكومات لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات.

أفريقيا

١٨ - مازال تعاطي المخدرات والاتجار بها يمثلان مشكلة عامة. وتستخدم عدة بلدان في الأجزاء الشرقي والجنوبي والغربي من أفريقيا، بصورة متزايدة، كنقاط لإعادة شحن كميات الكوكايين التي مصدرها أمريكا الجنوبية والموجهة إلى أوروبا. وتنقل الهيروين أيضا من جنوب غرب آسيا وجنوب شرقها إلى موانئ ومطارات أفريقية لتوجيهها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وتساهم حركة العبور المتزايدة في المنطقة في انتشار تعاطي الكوكايين والهيروين في العديد من المدن الأفريقية. وبات تعاطي كوكايين الكراك يطرح مشاكل في جنوب أفريقيا وفي بلدان عديدة في غربي أفريقيا، كما سجل تعاطي الكوكايين في عدة عواصم من أفريقيا الوسط. وأصبح الآن تعاطي الميثاكوالون والاتجار به منتشرين في الجنوب الأفريقي وفي شرق أفريقيا. وينتشر تعاطي القنب في كل منطقة دون إقليمية من القارة الأفريقية. وتشير الهيئة إلى أن عددا قليلا فقط من البلدان الأفريقية وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات ولكنها تلاحظ مع الارتياح إنشاء لجنة لمكافحة المخدرات في أفريقيا من جانب مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ١٩٩٦.

أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي

١٩ - ترحب الهيئة بالتزام عدة دول من أمريكا الوسطى بوضع قوانين وطنية منسقة تتعلق بغسل الأموال ومراقبة السلائف وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بالمخدرات وتجدد نداءها إلى جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية لكبح عملية غسل الأموال. وبالنظر إلى تكرر التقارير التي تفيد بإعادة شحن الايفيدرين وغير ذلك من سلائف الميثانفيتامين عبر المنطقة، فإن الهيئة تحث البلدان على استحداث تدابير لرصد استيراد تلك المواد وتصديرها. ويمثل تعاطي المخدرات مشكلة في بعض أنحاء المنطقة - وقد بينت دراسة استقصائية أجريت في بليز تعاطي الكراك حتى بين أطفال المدارس الابتدائية. ويمكن، في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية، الحصول بسهولة كبيرة على منتجات صيدلية تحتوي على مؤثرات عقلية. وتحث الهيئة البلدان على جعل شبكات توريد المستحضرات الصيدلية تتفق مع أحكام اتفاقية عام ١٩٧١.

أمريكا الشمالية

٢٠ - يوجد أكبر سوق غير مشروعة للمخدرات في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث شهد تعاطي الكوكايين والقنب والعقاقير المهلوسة في السنوات الأخيرة زيادة بين الشباب. وأصبح صنع المشتقات الامفيتامينية غير المشروع وتنامي زراعة القنب في المنابت المغلقة يمثلان مشاكل كبيرة في الولايات المتحدة وكندا. ويزرع القنب على نطاق واسع في بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة. وتلاحظ الهيئة أن الزراعة المحلية ولا سيما الزراعة المائية المحلية، تستأثر بجزء كبير من الإمدادات. وتعرب الهيئة أيضا عن قلقها إزاء نتائج استفتائين أجريا في ولايتين من الولايات المتحدة سوف يسمحان باستخدام القنب على نطاق واسع للأغراض الطبية حسب الزعم؛ وترى الهيئة أن تلك هي محاولات غير مباشرة ولكن جلية لإجازة القنب من الناحية القانونية. وبالاستناد إلى دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية حول تعاطي المخدرات، فقد بلغ عدد الأمريكيين الذين يتعاطون الكوكايين كل شهر ١,٤٥ مليون شخص وهذا الرقم متدن بالمقارنة مع الرقم الخاص بعام ١٩٧٩ والبالغ ٥,٧ ملايين. ومن ناحية أخرى ارتفعت مضبوطات سلائف الميتامفيتامين بما يزيد عن ثلاثة أضعاف في الولايات المتحدة حيث تجاوزت ٣٥ طنا. وقامت سلطات انفاذ القوانين في كندا، في عام ١٩٩٦، بتفكيك واحد من أكبر المختبرات السرية المكتشفة في أمريكا الشمالية وأكثرها تطورا؛ وقد كان ينتج كميات ضخمة من ميتيلين ديوكسي ميتافيتامين "ايكسازي" (عقار النشوة) وثاني ايتاليميد حامض الليسرجيك "ل س د" (L.S.D) لمدة أربع سنوات على الأقل. وفي الولايات المتحدة، كانت أعمار نسبة الثلثين من متعاطي "ل س د" الذين التمسوا العلاج في عام ١٩٩٥، تقل عن العشرين سنة. وتلاحظ الهيئة كذلك أن إساءة استعمال أنواع معينة من المسكنات، وخاصة الفلونيترازيبام والكلونازيبام آخذة في الانتشار بسرعة في الولايات المتحدة.

أمريكا الجنوبية

٢١ - ظلت أمريكا الجنوبية المنطقة الوحيدة التي تزود مناطق أخرى من العالم ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا بالكوكايين. وبالإضافة إلى ذلك تهرب كميات كبيرة من الهيروين من كولومبيا حيث أصبحت الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والصنع غير المشروع للمواد الافيونية يطرحان مشاكل خطيرة. وتشجع الهيئة بلدان المنطقة على تصديق وتنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (E/1996/99،

المرفق) التي اعتمدها في كراكاس في آذار/مارس ١٩٧٦ مؤتمر منظمة الدول الأمريكية المخصصة لمكافحة الفساد. واتفقت حكومات كل من اكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا في حزيران/يونيه الماضي على إنشاء وحدة استخبارات لمكافحة المخدرات تابعة للبلدان الاندية، وعلى تبادل المعلومات بشأن شحنات السلائف ودعم مشاريع التنمية البديلة في أمريكا الجنوبية. وتحيط الهيئة علما بالخطوات التي اتخذتها البرازيل لعرض مشروع قانون بشأن مكافحة غسل الأموال، ولإتاحة استخدام العائدات الاجرامية المصادرة لتمويل برامج الوقاية والتأهيل، ولكنها تحث حكومة البرازيل على المضي قدما في اعتماد تشريعات شاملة لمكافحة المخدرات.

شرق آسيا وجنوب شرق آسيا

٢٢ - خلق استسلام خون سا، الذي يعد من أبرز الوجوه في مجال التجارة غير المشروعة بالمواد الأفيونية، وضعا جديدا في منطقة المثلث الذهبي (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار)، وخاصة في ولاية شان في ميانمار حيث تنتج معظم كميات الأفيون في المنطقة. ومن العلامات الأولى التي تدل على غلق بعض المختبرات السرية نقص في الهيروين في السوق السوداء التايلندية وزيادة ضخمة في سعر الهيروين على امتداد الحدود بين ميانمار وتايلند. وقد أخذ تدخين الأفيون يتقلص في المنطقة دون الاقليمية ولكن أصبح يستعاض عنه بالممارسة الأخطر بكثير والمتمثلة في حقن الهيروين، وهو اتجاه صاحبه تقاسم متزايد لإبر الحقن والاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. والصنع غير المشروع للميتامفيتامين والاتجار غير المشروع بهذه المادة وبسلائفها منتشران في المنطقة، على غرار اساءة استعمال المنبهات من نوع الأمفيتامين. وتفيد التقارير في عدة بلدان من المنطقة دون الإقليمية بتحول مختبرات الهيروين السابقة إلى إنتاج الميتامفيتامين. وأشارت اليابان إلى زيادة انتشار تعاطي الميتامفيتامين حتى بين المراهقين. وتعاطي الايكستازي وغيره من المشتقات الامفيتامينية المهلوسة في ارتفاع في اندونيسيا وسنغافورة وهونغ كونغ. وإساءة استعمال شربات السعال التي تحتوي على الكوديين وخاصة بمزجها مع الافيدرين، تخلق مشاكل في المنطقة دون الإقليمية وخاصة في ماليزيا وميانمار.

جنوب آسيا

٢٣ - تعكس الاتجاهات في مجال تعاطي المخدرات في عام ١٩٩٦ تحولا من الأفيون إلى الهيروين، ثم في الآونة الأخيرة إلى الهوبرينورفين، وهو عقار شبه أفيوني اصطناعي شديد المفعول يصنع في الهند. وتتناول البوبرينورفين نسبة ٩٠ في المائة من متعاطي المخدرات بالحقن في بنغلاديش. وتوجه الهيئة نداء إلى منظمة الصحة العالمية ولجنة المخدرات بأن تعمدا دون تأخير إلى استعراض الحالة فيما يخص الرقابة الدولية على البوبرينورفين. وقد اتفقت باكستان والهند في عام ١٩٩٦ على القيام بتحريات مشتركة بشأن الاتجار عبر الحدود بالمخدرات والمواد الكيميائية المستخدمة في صنعها. وتقوم السلطات في كلا البلدين باستكشاف سبل العمل المشترك من أجل التعرف على الأشخاص الذين يهربون أنهدريد الخليك من الهند إلى باكستان والأشخاص الذي يهربون الهيروين في الاتجاه المعاكس. وتشجع الهيئة ملديف، التي ليست طرفا في أي من المعاهدات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات، على اعتماد مشروع قانون جديد لمكافحة المخدرات في أقرب وقت ممكن. ورغم الجهود التي تبذلها الهند من أجل غلق المختبرات السرية لصنع

الميثاكوالون، ونجاحها في مراقبة أحد السلائف الهامة، ما زالت تهرب كميات ضخمة من المنوم من الهند إلى شرق أفريقيا وإلى الجنوب الأفريقي.

غرب آسيا

٢٤ - تعد زراعة القنب وخشخاش الأفيون غير المشروعة في أفغانستان، وإلى حد ما في باكستان وآسيا الوسطى وفي القوقاز، وكذلك الانتاج غير المشروع للحشيش في أفغانستان وباكستان، وصنع الهيروين سرا في أفغانستان وباكستان وتركيا مصادر الإمداد الرئيسية للمتاجرين. ومن جراء الاضطراب السياسي والحرب الأهلية في أفغانستان - وهي المصدر الرئيسي للأفيون في المنطقة - بات من المحال تنفيذ تدابير المراقبة. وأصبحت مكافحة تهريب المواد المخدرة إلى خارج أفغانستان تعتمد بصفة رئيسية على جهود السلطات في الدول المجاورة. وتدخين الهيروين واسع الانتشار في باكستان. ويمثل تناول خلاصات قش الخشخاش بالحقن مشكلة في جمهوريات آسيا الوسطى من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. ويبعث الاتجار بالمنبهات وتعاطيها بطرق غير مشروعة على القلق في الشرق الأوسط وفي شبه الجزيرة العربية ويبدو أنهما أخذا في الصعود في آسيا الوسطى. وتوجه الهيئة نداء إلى الإمارات العربية المتحدة لتعزيز التدابير الرامية إلى منع تسرب السلائف وتحث جميع دول المنطقة على وضع تنظيمات لمكافحة غسل الأموال. وقد بدأ برنامج تعاون بين أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازخستان في اجتماع قمة وزاري عقد بطشقند في أوزبكستان في أيار/مايو ١٩٩٦. واتفقت البلدان الخمسة على العمل مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تحديث قوانينها وممارسات السياسة العامة فيها للتصدي لحركة عبور المخدرات التي بدأت تبرز في المنطقة دون الإقليمية. ووضع أيضا في السنة الماضية ترتيب في المنطقة دون الإقليمية بين تركيا وسوريا ولبنان، كما يجري وضع خطة جديدة بين دول منطقة الخليج الفارسي.

أوروبـــا

٢٥ - تلاحظ الهيئة أنه تهرب إلى المنطقة كميات كبيرة من الهيروين والكوكايين والحشيش من قارات أخرى، ورغم ذلك فإن انتشار تعاطي الهيروين والكوكايين في معظم بلدان أوروبا الغربية آخذ في التضاؤل. إلا أن التقارير تفيد بأن عدد حالات تعاطي الهيروين في بعض بلدان أوروبا الشرقية يتزايد بسرعة. وهناك اتجاه تصاعدي واضح في تعاطي العقاقير التركيبية المصنوعة في مختبرات سرية في أوروبا. وتزود هذه العمليات أسواق المخدرات غير المشروعة في أوروبا وخارجها بالأنفيتامينات والإيكستازي. ومع التطورات التي جدت في تكنولوجيات الزراعة المائية وغيرها من تكنولوجيات الزراعة في المنابت المغلقة، فقد أصبحت الآن الزراعة غير المشروعة عنصرا هاما على ساحة المخدرات في أوروبا. وأصبح زارعو أصناف القنب داخل المنابت المغلقة موردين رئيسيين للسوق السوداء في أوروبا. ورغم أن السلائف وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في صنع مختلف العقاقير بصورة غير شرعية تصنع في كثير من البلدان الأوروبية فإنه لا تصدر إلا بعض السلائف فقط وذلك في عدد محدود فقط من بلدان أوروبا الغربية. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح القضاء على "مشاهد المخدرات العلنية"، التي ترى أنها تعطي متعاطي المخدرات والمتاجرين بها انطباعا بأن السلطات في عدة مدن كبيرة تتساهل مع تعاطي المخدرات.

أوقيانيـــــا

٢٦ - تعاطي المخدرات والاتجار بها لم يصبحا بعد مصدر قلق دولي رئيسي في هذه المنطقة رغم أن الهيئة تلاحظ أن بعض البلدان الجزرية في المحيط الهادئ تستخدم كمعابر للاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويبدو أن مشكلة تعاطي المخدرات في المنطقة ككل، باستثناء استراليا ونيوزيلندا، مقصورة على القنب البري الذي ينمو في عدة بلدان. وفي استراليا، تتبدى بوضوح خطورة مدى تعاطي الهيروين من الزيادة الحادة في الوفيات ذات الصلة بتعاطي الهيروين المسجلة في عام ١٩٩٥.

٢٧ - وتقدم الهيئة، في الفصل الثالث من تقريرها نتائج أخرى لبعثاتها إلى استونيا وجمهورية مولدوفا وزامبيا والسلفادور وسلوفاكيا والصين ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا والمكسيك وملاوي ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا.

- - - - -